

العلوم الاجتماعية بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات الواقع الاجتماعي

نظرة تحليلية في نظام LMD الجديد

الدكتور عبد الخلية عبد الغني، جامعة تيارت

الدكتور بيسار عبد المطلب، جامعة المسيلة

الملخص:

سنحاول من خلال هذه الدراسة اكتشاف محتويات الإصلاح الجديد للتعليم العالي، أو ما يسمى بنظام (LMD)

M

(D)، وواقع التكوين في تخصصات العلوم الاجتماعية مقارنة مع التكوين في النظام القديم، وذلك انطلاقاً من ثلاث مستويات

تأتي:

الهيكل والتجهيزات القاعدية، البرامج التكوينية ومحتواها مقارنة بالنظام القديم، والبحث العلمي وما توفره لها الدولة من إمكانيات.

Abstract:

We will try through this study to shed light on the new reform of the contents of higher education, or the so-called (LMD) system, and the reality of training in the disciplines of social sciences, compared with the configuration in the old system. We will do this on three levels: the structures and base equipment, formative programs and content compared to the old system, scientific research and what possibilities are provided by the state.

مقدمة:

لقد دأب الباحثون والعلماء والدارسون بشكل عام على تقسيم المعارف والعلوم إلى علوم طبيعية أو تجريبية تشمل الفيزياء والرياضيات وعلوم الحياة وعلوم الأرض، وفي المقابل هناك العلوم الاجتماعية، ويطلق عليها البعض علوم البشر، وتشمل علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا وغيرها... وكثرت المقارنات السطحية والسادجة بينهما حول أفضلية العلوم الطبيعية على الأخرى، إلا أن الواقع المعاش أثبت وبشكل قاطع عجز العلوم الطبيعية على إيجاد حلول كثيرة للمشاكل الاجتماعية المعقدة، بل تسببت في كثيرة منها في بعض الأحيان.

تعتبر العلوم الاجتماعية من بين العلوم المهمة والضرورية، لما لها من دور في بناء الفرد والمجتمع وتحليل ودراسة التحولات والتغيرات التي تحدث في المجتمع، وهذا ما يؤكدته التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2010 بعنوان (الفجوات المعرفية)، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية¹، على أن العالم اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى العلوم الاجتماعية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية، لذلك أولت الدول المتقدمة عناية خاصة بها من خلال فتح مراكز البحث الخاصة بمختلف العلوم الاجتماعية، أما في العالم العربي فقد تم تأسيس المرصد العربي للعلوم الاجتماعية الذي أصدر تقريره الأول سنة 2015 عن أشكال حضور العلوم الاجتماعية في العالم العربي، بالإضافة إلى فتح التخصصات الأكاديمية للعلوم الاجتماعية في مختلف الجامعات، والجزائر من بين الدول التي سعت إلى فتح مراكز البحث في العلوم الاجتماعية كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس، بالإضافة إلى فتح التخصصات الأكاديمية في الجامعات منذ الاستقلال.

ويحتل التعليم العالي مكانة متميزة في بناء المجتمع الجزائري، كما يعتبر مصدراً أساسياً لتزويد سوق العمل باليد العاملة المؤهلة من حيث المهارات والخبرات لأداء الدور المنتظر منها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، وتضم الشبكة الجامعية الجزائرية تسعون⁹⁹ مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثلاث وأربعين (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتضم تسع وأربعون⁴⁹ جامعة، و10 مراكز جامعية وأربع ملاحظات، وعشرون²⁰ مدرسة وطنية عليا، وثمان⁰⁸ مدارس عليا للأساتذة، وست⁰⁶ مدارس تحضيرية، وثلاث⁰³ أقسام تحضيرية مدمجة².

لذلك أبدت الجهات المختصة اهتماما واضحا بالتعليم العالي من خلال مجموعة الإصلاحات التي قامت بها منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، ولعل أكبر وأهم الإصلاحات التي تمت تعلم مستوي التعليم العالي في الجزائر هو الإصلاحات التي شملوا العميق قد يأطوارا لتكوينية الثلاث، ليسا نسا ماستر دكتوراه، (لمد، LMD) سنة 2004.

وكانت دواعي هذا الإصلاح الجذري للمنظومة التعليمية حسب تقرير اللجنة الوطنية للتيا وكتلتها مهمة إصلاح التعليم العالي، هي أن النظام السابق بالمستعمل في التدريس يحتوي على اختلالات كبيرة أصبحت تتراكم عبر السنوات، وهذا عندما استجابة هذا المنظومة الجامعية للتحديات التي يفرضها التطور السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد

العلوم الاجتماعية بين التحوين الأحدثي ومتطلبات الواقع الاجتماعي - برألية محمد الغني

دو الإعلام والاتصال، وعدم تلبيتها لاحتياجات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وكذا عدم التوافق مع الدينامية المتسارعة في عصر العولمة والانترنت وعصر التكنولوجيا المتطورة، وحسب هذا التوجه فإن إصلاح التعليم من شأنه أن يجعل الجامعة تلعب دوراً مركزياً يتمثل من جهة فيتطلع

المواطني لا سيما فئة الشباب، نحو بناء مشروع ومستقبل ليلا استفادة من تكوينه العالي نوعي يمد هممها لا تضورية للإندماجاً مثل في سوق الشغل، ومن جهة أخرى في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي والاقتصادي الذي يطرحه التنافسية والندى جامعة، وهذا بإمدادها بمراد بشرية نوعية قادرة على التجديد والإبداع، مع التأكيد على أنها في مسعى زدهار البحث العلمي والتنمية مما شيا واحتياجات الدولة والمجتمع في كلاً للجوانب .

هذا لأسباب أدت لغير معظم بلدان العالم للتبني نظام (LMD) وتطبيقه في الجامعة الجزائرية بداية من سبتمبر 2004 وهذا من أجل³:

• توفير تكوين نوعي لمسيرة العصر.

• تحقيق استقلالية المؤسسات الجامعية وفقاً لسير الحسن.

• المساهمة في تنمية البلاد.

وفيدراستنا هذه سوف نحاول أن نحلل هذا الواقع ونسبرأسبابه وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل يقدم التعليم الجامعي تكويناً آميدانياً يساعد الطالب على فهم متطلبات الواقع عفيظاً لإصلاحه الجدي (لمد)،

(LMD)؟

1- التعريف بنظام (لمد، LMD):

هو عبارة عن هيكل تعليمي مستوحى من النماذج الغربية يحتوي على ثلاث شهاديات: شهادة ليسانس L شهادة ماستر M

شهادة دكتوراه D

ينظم التعليم في سداسيات، تتضمن وحدات تعليمية وتجمعات تكوينية تقييمية للتكوين.

إنميدان التكوين هو بناء متجانس يغطي عدة تخصصات تتقدم التكوينات في شكل عروض تكوينية، تتوفر على ميدان، فرع، تخصص. لا يقاس التعليم والتكوين بالحاصلين سنوياً للدراسة وإنما بأرصدة:

- يجب اكتساب 180 رصيد للحصول على الليسانس.

- يجب اكتساب 120 رصيد للحصول على الماستر.

لكننا لاصطلاحاً إنما يعني تطبيق الطرق العلمية على دراسة شبكة العلاقات الإنسانية المعقدة، وأنواع النظم الاجتماعية التي يمكننا لأفرادنا العيش بسوية على شكل جماعات تنتمي لمجتمعات مختلفة⁶.

3-2- واقع العلوم الاجتماعية:

تبين العلوم الاجتماعية على فرضية أساسية وهي أن الواقع الاجتماعي بل للفهم العلمي، ويعني الفهم العلمي النظر بالظواهر من بعد كما في سحرها حيث أن تحرير من سلطة المسلمات، وأن يدرسا الفرضيات بمنهجية أكثر موضوعية، وأن يحللها لواقع بناء علم معطيات تقابلة للإثبات، وأن يتحللها وحنقديية شاملة⁷.

ازدادت أهمية العلوم الاجتماعية في الدول المتقدمة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عند ما قام مجموعة من العلماء بتطبيق طرق البحث على دراسة الظواهر الاجتماعية، ففي بريطانيا مثلاً تأسست الجمعية الوطنية لتطوير العلوم الاجتماعية عام

1875، وبالرغم من نجاحها إلا أن آثارها في تطوير الدراسات الاجتماعية كانت محدودة المجال، غير أنها كانت السبب في تأسيس الجمعية الأمريكية للدراسات الاجتماعية عام

1865، والتي لعبت دوراً كبيراً في تطوير البحوث والدراسات الاجتماعية⁸.

وواصلت العلوم الاجتماعية نموها نوعياً وكمياً في مختلف أرجاء العالم، لا سيما في النصف الأخير من القرن الماضي، بشكل يواكب دراسة مجتمعات حديثة بدتوكاً لها أدلة التغيير سواء نحواً أم التحررية شملت إشراك الشعوب في تقرير وتحسينها وضاة الفئات المهمشة فيها، أو نحو اتجاهات كارتية شملت زيادة القدرة التدميرية للصراعات، خاصة في حالة الحروب والحديثة، وتفاقم الصراعات الاجتماعية بشكل أدهى في حالة بعض المجتمعات الحرة بأهلية أو شلال الحياة السياسية، ومحاولات لهندسة التغيير الاجتماعي بشكل سطحي لا يأخذ في الاعتبار رأي الضحايا والتغيير والمشاكل الاجتماعية والبيئية المتعلقة بالتنمية⁹.

فمن الناحية الكمية شهدت العلوم الاجتماعية نمواً كبيراً في أعداد الباحثين والدارسين، وكمية الدراسات المنشورة وعدد الأقسام الجامعية والمؤسسات البحثية، والجمعيات العلمية في مختلف أنحاء العالم، ومن الناحية النوعية شهدت العلوم الاجتماعية خلال الفترة ذاتها تعمقاً مطرداً للتخصصات، وبرزت منهجيات جديدة للبحث العلمي، ومساهمات كبيرة للاختلاف النظري، وتوظيف للمناهج والنظريات في بعض السياسات الحكومية ومبادرات المجتمعات المدني¹⁰.

تعتبر العلوم الاجتماعية إحدى أدوات التخطيط لعملية التنمية البشرية والاجتماعية، ومحركاً أساسياً لكا فة عمليات التغيير الاجتماعي ومركزاً للحركات الاجتماعية، وذلك إن دل على شيء فإنها تليق بالعلاقة المتبادلة بين الفكر المتمث

لغيا لعلومنا الواقع، فالعلم كشكلاً علمياً للمعرفة يتأثر بالواقع الاجتماعي،
كما أن الواقع يصوغ الفكر ويشكله ويؤهلها للتقدم وإسراع الخطى للمستقبل،
كذلك فإن الفكر يسهم في تغيير الواقع والعمل جعلها أكثر ملاءمة للفكر الحديث،
وذلك عن طريق أعمال العقل وتبنا النزعة النقدية التي تجعلنا لنسأنا أكثر وعياً وأكثر قدرة على إيجاد واقع اجتماعي تتلاءم مع
حاجاتنا لنسأنا متطلباته،
فالعلوم الاجتماعية تعمل على رفع المستوى الذهني للفكر لدى أفراد المجتمع ومشتمرو يد الفرد بمواقفها تجاهها وسلوكية تعامل
على خلق مجتمع قادر على الارتقاء بذاته والتكيف مع المتجدات والتحول في المعاصرة،
وهذا ما دفع العالم المتقدم إلى الاعتماد على هذه العلوم وتشجيعها والعمل على مساندة تحولاتها لتتقدم بكفاءة أنواع الأدع
مواكباتها كالتقويم دورها في خدمة المجتمع وتنميته،
الأمر الذي جعل لولايا المتحدة الأمريكية تقوياً بإطلاق اسم خاص على العقد الحالى من الألفية الثالثة وهو
"عقد السلوك" وهذا يدل على أهمية العلوم الاجتماعية ومشاركتها في إحداث التقدم والتغيير،
فلم يعد إحداث التغيير مقصوراً على العلوم الطبيعية فحسب بل إن العلوم الاجتماعية قاسماً مشتركاً في عملية التغيير،
ذلك التغيير الذي يمر به العالم أجمع والذي اجتاحتها كثير من مظاهر الحياة على سطح الأرض وعمل على إحداث تحولاً تسريعية ومفا
جئة أدت إلى قيام ما إنسانا المعاصر بتعدد بلوريتها للعالم الجديد السريع التغيير والبحث عن معجدين للإرادة الإنسانية ومحا
ولته تحرير نفسها من القيود التي تكبلها نطالقتها تحقيقاً ذاتها القدرة على التعامل مع التحدي والتغيير،
والرغبة في التخلص من الأوضاع التي لا تتفق مع رؤيتها الخاصة وطموحاته،
وعلى ذلك يمكننا القول أن العلوم الاجتماعية بما تحوياً به من أفكار ومعارف تعمل على تعليمنا لنسأنا كيفية الوصول إلى الحقيقة
أبعاد وضعها لنسأنا في هذا العالم والتفتيش في أعماقها الداخلية لكي تستطيع التحكم في نتائج أفعالها الوصول إلى أهداف
هدونا نأخذها القيمو المبادئ والمعايير المتفق عليها في المجتمع لنسأنا .
ولتوصلنا إلى إحداث التغيير إيجابياً في المجتمع يجب أن نتوافر في ما الذي نيقومون به من التغيير عدة مقومات أهمها الوعي والإر
ادة،
فلكي يتم التغيير لا بد أن يكون لدى أفراد المجتمع وعياً وإدراكاً بما يحيط بهم من وقائع أحداث،
وكذلك أن يكون لديهم إرادة قوية قادرة على الوصول إلى الأهداف المرغوبة بتحقيقها والتخطيط للمستقبل بطريقة واعية
، وبقيلتنا لتأمل مسو فنجد أن كلامنا لوعي الإرادة يتم خلقه وتنميتها من خلال الاطلاع على العلوم الاجتماعية ودراس
تها،

العلوم الاجتماعية بين التحوين الأحدثي ومتطلبات الواقع الاجتماعي - برأخلية محمد الغنبي

فهذا العلم متمم مبادئها وروحها المثابرة وإثراء الفكر الإنساني بزيادة الأفكار والمعارف التي تنشأ عنها أعداد أفراد أكثر قدرة على تطبيق العلم والإدارة الحكيمة وخلق مستقبل أفضل أكثر تقدماً واستقراراً، وبذلك يتمثل دور العلوم الاجتماعية في خلق الوعي والإرادة لدى أفراد المجتمع، وهذا من ناحية ومن ناحية أخرى المساهمة في تكوين الفكر وتنميتها على المستوى الفردي والمجتمعي من خلال إنتاج المعرفة العلمية وتطبيقها عن طريق المأموريات التعليمية والبحثية،

الشيء الذي ينشأ عنها نيعم على الارتقاء بالمستوى الفكري والمعيشي للفرد والمجتمع.

فما أوجنا الآن لتطبيق هذا العلم الاجتماعي من أجل الوصول للعالم أكثر استقراراً وتقدماً، ويقال تأكيداً على أهمية العلوم الاجتماعية كطليعة للنهضة وإحداث التقدم...

فقد أصبحت كالمعجزة الحياتية الثقافية، كما أصبح دورها إيجابياً فيما نتاج المجتمع¹¹.

إلأننا العلوم الاجتماعية ما زالت تفتي الجزائر منذ نشأتها فيما لحامعات الجزائر إلى اليوم مستهلكة فقط وتدرس بشكل نظري بعيداً عن مبادئ الواقعية الفلسفية.

وتمثل الواقعية فلسفة جديدة ومقابلة للمثالية، فقد جاء تكرد فعل الآراء التي تقدمتها الفلسفة المثالية، فبعد أن كانت المثالية تربأنا العقل هو مصدر المعرفة، ظهرت الفلسفة الواقعية لتبيناًنا العقل لا يعد مخزن للحقائق بقدراته، وإنما هي موجود خارجها لذنو علماء إنساناًنا حصلها بنفسه، أي أن المعرفة هي إدراك الأشياء كما هي في الواقع بساطة آلا تا الإدراك.

الواقعية تربأنا الحواس هي أداة الوصول للحقيقة، وأننا الواقع المادي بالحسوس هو مصدر الحقائق، وأنهم ملبأنا أمره علماء العقل، ومن أبرز فلاسفتها أرسطو بالأسس للفلسفة الواقعية، ومن المنظرين الترتيب للواقعية (هربرت سبنسر - جون لوك -

علماء النفس السلوكيين)، وتقوم الواقعية الفلسفية في مجال التربية والتعليم على عدة مبادئ نذكر أهمها فيما يلي:

- الواقعية شاملاً المعرفة بجميع مجالاتها.
- المعرفة ومصادرها موجودة في عالمنا الحسي الذي نعيش فيه.
- تستدل على الحقيقة عن طريق الحواس والتجربة كونها صادرة عننا الواقع الحسي.
- يمكن التعرف على العالم بالعقل والحواس معاً.
- معرفتنا بالحقائق العالم المتزايد بالاكشاف والتحليل للموضوعات التفسيرات العلمية.
- إننا المجتمعي سير وفق قوانين طبيعية لا تتغير، وكلما أطاعنا إنساناًنا هذه القوانين واحترمها كاننا المجتمعنا جحاً.

العلوم الاجتماعية بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات الواقع الاجتماعي - بواخية محمد الغني

- اكتشاف حقائق قوانين جديدة مكملة لما سبق وغير مخالفة لها .

ففي الوقت الذي يجب فيه على العلوم الاجتماعية أن تزيد مناهتها ما للطلبة بكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحاضرة، والاتجاه نحو المشاركة الواعية فيما يواجهها المجتمع من مشاكلات وتحديات، نجد أنها في الواقع عمالزالتا سهلا كية ويتعلم فيها الطالب بتار يخهذه العلوم ونظرياتها التي اكتشفت في أزمنة غابرة، في مجتمعات غابرة .

4-واقعا لتكويننا أكاديمي في نظام (لمد):

تعتبر الجامعة المؤسسة الأساسية للتعليم الذي تربطها بالمجتمع من خلال لسعيتها لتكوين نخبة تساهم بدورها في تفعيل حركة الإنتاج الإبداعي للمجتمع، لكننا الملاحظ أن الجامعة الجزائرية واجهت ولا تزال تتواجه مع مجموعة من التحديات توارها ناتا لتتبعها عناء دورها المنوط بها في تكويننا أكاديميا يتماشى مع متطلبات الواقع الاجتماعي، وعلا بالرغم من الإصلاح الجامعي الذي تم علم مستو بهيا كالا لجامعة والمنظومة التعليمية بشكل عام الذي دخل حيز التطبيق منذ

2004، إلا أن أزمة الجامعة الجزائرية علم مستو مخرجاتها من الموارد البشرية التي تفتقر إلى الخبرة اللازمة والفعالية المنتجة لا تزال قائمة، مما يجعلها غير مؤثرة في متطلبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ويرجع الأمر إلى اختلافات كانت تعان منها المنظومة الجامعية في النظام السابق وما يعرف بالنظام الكلاسيكي، ولتستدر كفيلا لإصلاح الجديد، وحسب مختلف الدراسات¹² التي أجريتها في هذا المجال فإنها تأخذها لاختلافات كانت تعلم مستو بالتجهيزات والهيكل القاعدية، وعلم مستو بالبرامج التكوينية، وعلم مستو بالتأطير والبحث العلمي، وفيما يلي نلخص لفي كل مستوى:

أ/ علم مستو بالتجهيزات والهيكل:

يعتبر قطاعا لتعليمنا العالمينا لقطاعا لحساسية التي تحتها لالميزانية كبيرة وعقلانية في التسيير، وذلك من أجل توفير التجهيزات والهيكل اللازمة العملية التعليمية وبالتالي تطوير البحث العلمي في الجامعة مثالها كالتعليمية (قاعات التدريس)، المكتبات، قاعات الإعلام الآلي، المكتبات الرقمية، فالجامعة الجزائرية كانت وما زالت تعاني من نقص مواضع علم مستو بالتجهيزات والهيكل القاعدية مثالها لمرافق البيداغوجية (قاعات التدريس)، حيث يعتمد النظام الجديد على التقليل من عدد الطلبة في القاعة، إلا أننا نلاحظ ههنا لاحتفاظا لأكبر لطلبة داخل القاعات مما يجعل العملية الإصلاحة للمعلومة للطلبة بوقدر تجعلنا لا نستيعا بفي غاية الصعوبة، بالإضافة إلى التجهيزات الخاصة بالسير الحسن للحصص البيداغوجية، خاصة ما يتعلق بتوفير التجهيزات التكنولوجية الحديثة مثالاً لتزنتوا أجهزة العرض، والتي تحتوا لوجود تتبغير مستعملة، وهذا ما أثبت في دراسة فتحة كركوش¹³، حيث يقرر معظم الأساتذة بعدم

وفراإمكاناتالماديةوالتمويلاللازملمتطبيق

(لمد)، فحتالآنمازالأستاذيعتمدعلالوسائلالتأصيلتأصبحتدائيةبالنسبةإلىالتطورالتكنولوجي، مثلالطباشيروال
سبورة.

ب / علمستوبالبرامجالتكوينية:

كانالهدفالأساسيمناإصلاحالمنظومةالجامعيةهووضعبرامجواضحةوذاتأهدافحقيقيةمرتبطةبسوقالعمل
ملوحركيةالإنتاجومتطلباتالواقعالاجتماعييصنفهعامه، بالإضافةإلىأكسابالطالبأكبرقدرممكنمنالمعلوماتوالمعارف
المرتبطةبالتخصصمنخاللنظامالسداستامتع، لكنفيالواقعتأهتتغييرالمنظومةمنحيثالهيكلةفقط، بمعنالانت
قالمنظامالسنوييلموادإلىالنظامالسداستي، إلاأنمحتوالبراجمالتعليميةمازالقاصراعلىتلبيةمتطلباتالواقعالاجت
ماعي، وعلنتزويدسوقالعملبالمواردالبشريةالمؤهلة، وهذاأرجعإلىأنهذهالبرامجمازالتتركزعلالجانبالنظرمنالتعليم،
ومازالالطلبةإلىالحدااليوميدرسونناربخالعلوموليسستطعالنظامالجديدالتخلصمنالزعةالاستهلاكيةلدىالطلبةوحد
تلدبالأساتذةوالباحثين.

بالإضافةإلىأنطلبةليسانسيدرسونسنةأولجدعمشتركلعلوماجتماعية، وسنةثانيةجدعمشتركلعلمالنفسأوعلم
مالاجتماع، وفيالسنةالثالتييدرسونالتخصصاتالموجودةفيهذهالعلمين، أيأنتكونالطلبةوتدرسهماالمعارفالمتر
بطةبالتخصصاتالفرعيةفيعلمالنفسوعلمالاجتماع، يتمفقطفيسنةواحدة، وهيغيركافيةتماما.

وبالنظرإلىالمنهجالذييستخدمهالإصلاحالجديدوماهوواقعيافيالمؤسساتالجامعية، فإنهاكنوعمنالتناقض، حيثيقدم
إصلاحالجديدديناميكيةجديدةفيبناءعروضالتكوينالعالي، وبهذاالصدد¹⁴:

- يوكالوزارةتحديدالإستراتيجيةالكاملةللتعليمالعاليبرسمخطوطموجهةلمخطوطتوجيهيللتكوينالعالي
- يوكاللمؤسساتالتعليمالعاليتحديدواقتراحسياستهاالخاصةفيالتكوينوالبحثالارتكازعلكفاءاتهاوكذا
علمالمعطياتوالإمكاناتالتييتيحهاالحيط.
- يوكالللجانالجهويةللتقييم وإلى اللجنة الوطنية للتأهيل للقيام بالتقييم والمصادقة على التكوين المقترح
ةوالقيامبأهيلمؤسساتالتعليمالعاليضمانالتكويناتالملائمة.

إلأنالواقعيثباتلكلجامعةبرامجتكوينخاصةبهايمختلفالتخصصاتوغيرموجودةفيالجامعاتالأخرى، إلأننت
متداركهذاالخللباعتمادالوزارةالوصيةتوحيدبرامجالتكوينفيكالاتخصصاتعلمالمستوىالوطنيحيثأنالطالب

العلوم الاجتماعية بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات الواقع الاجتماعي - برأى خلية محمد الغنبي

ذبيدر سمادة معينة في تخصصها فإبجامعة، يدرسهافنفسها طالبأخر فيجامعةأخرى، وقد حدثهذاالإجراء على مستوىالليسانسولمعممإلغايةهذاالسنة (2016) علمستوبالماستروالكتوراه.

ج/ علمستوبالتأطيروالبحثالعلمي:

يعدالبحثالعلميالدعامةالأساسيةالتيينطلقمنهاالدولةمنأجلترقيةقطاعاتها، كمايعتبرمقياسالمدنقد مأوتخلفالدولة، وغيابتصورواضحوشاملعنأهميةالبحثالعلمي، يبددويشتتشمالالكفاءاتالبشريةممايتسببفيتفكي كعمليةالتزكالمعرفيالذيلا مكانبندونهلأيتطورأوتقدم، ولاشكأنالبحثالعلميالنائجحيثحالالتبنيمنظومةتعلي ميةتشجععلالابتكاروالإبداع، بالإضافةإلإستثمارمعتبرمنميزانيةالدولةفيالبحثالعلميوانشاءمراكزالبحث، ل ذلكفيإمكانةالبحثالعلميتفوقكلماهو مقررلهمنإمكانياتداخلالدولة، والمتبعلتطورالبحثالعلميفيالجزائرمنذالاستقلالإلاليوميجدأهلالوجوداهتمامواضحإنشاءمخابربحثخاصةبالعلومالاجتماعيةعلوجهاالخصوص، فعلا بالرغممنأنالجزائرصنفتأولوعربيا فيعدد مراكزالبحثنسنة

2014، إلاأنها كمركزواحدفيالجزائر مخصصللعلومالاجتماعية، هو مركزالبحثفيالأنثروبولوجياالاجتماعيةوال

ثقافية (CRASC) الكائن مقره بولاية وهران ويحتل المرتبة 737

دوليا، فيمقابلالعدد منمراكزالبحثالمخصصةللعلومالتطبيقية.

ورغمأنالوزارة قامتباستحداثوحداتبحثكبيرةتشملجميعالتخصصات، وتمثلفيوحدةالبحث

(CNEPRU) وبرنامجالبحثالوطني (PNR)، إلاأنهذاالمشاريعغيرموجهةنحوقضاياالمجتمعالأساسية.

الخاتمة:

لقدأصبحتالحاجة ملحةلالاهتمامبالعلومالاجتماعيةفيالجزائر علالمستوىالأكاديمي والمهنيعلالسواء، منخلالالعمها وتميلبحوثها وتأسيسالمزيد منمراكزالبحثالتي تعنباالقضاياالاجتماعيةالراهنة، مثلالعنفوالجريمة، وال مخدرات، وحالاتالطلاق، والاحتجاجات، ممايؤكباللتطورالتغييراتالسريعة التيحدثتفيالمجتمع.

يتبينأيضأنالإصلاحالجديديوالجهصعباتكبيرةفيالتطبيقكونهليسمتعلقا بالجامعة وحدها بلتعداهإل للشريكالاقتصادالذيهو الآخر يخوضتجربة جديدة متمثلة فيالخصوصية والمؤسساتالصغيرة وفتحالمجالللاستثمارالأجنبي، يضافإلذلكعدماستعدادواستيعابالأسرةالجامعية للتحدياتالتييفرضهالنظامالجديد، فهذا الأخيريس توجبستسخير جميعالإمكاناتالمادية والبشرية.

العلوم الاجتماعية بين التحوين الأحدثي ومتطلبات الواقع الاجتماعي -إيراهيم محمد الغنوي

ومايلاحظ كذلك هو عدم مساندة القوانين المناسفة المسيرة لهوالاكتفاء بقوانيننا النظامالقديم، مثلالشروطالتي تتحكم مفيإعادةالتوجيهوالتحويلات، لذاغالبا ما نجد هي عبر عنها بعبارة يتحدد لاقوا وهو ما يظهر جليا فيالقراراتالوزارية التي يحدد تنظيمالتعليموضبطكيفيةمراقبةالمعارفوالانتقالبينالأطوارالثلاثوحتداخلا لطورالواحد، إضافةإلىعدموضوحالنصوصالقانونيةالتيضبطكيفيةالانتقالمنالليسانسإلىالماسترومنالماسترإلىالدكتوراه. والعلومالاجتماعيةنفسهامازالتتفرضنفسها فيأدائهاالدورها المهمفيالتنميةالاجتماعيةوحالالمشكالاتالاجتماعيةوالاقتصاديةوالسياسيةالتيواجههاالمجتمع.

الهوامش:

1International Social Science Council, world social science report, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010.

2<https://www.mesrs.dz/reseaux-universitaires>.

3<https://www.mesrs.dz/le-systeme-lmd>.

4<https://www.mesrs.dz/le-systeme-lmd>.

5 فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، ترجمة إياس حسن، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية . أعلام وتاريخ وتيارات، دار الفرق، ط1، سورية، 2010، ص5.

6 معجم علم الاجتماع، دار الطليعة، ط1، بيروت 1981، ص 207.

7 المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، التقرير الأول للمرصد، العلوم الاجتماعية في العالم العربي . أشكال الحضور، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت، 2015، ص6.

8 معجم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 207.

9 المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص5.

10 نفس المرجع، ص6.

11 حمدي عبد الحميد، العلوم الاجتماعية، العلوم الاجتماعية ودورها في تنمية الفرد والمجتمع،

http://hamdisocio.blogspot.com/2010/07/blog-post_8240.html

12 اليزيد نذيرة، صعوبات تطبيق (ل م د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية - دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 10، الجزائر 2015.

13 فتيحة كركوش، اتجاهات الأساتذة نحو نظام (ل م د) . دراسة ميدانية بجامعة البليدة، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد 8، الجزائر، 2012.

14 <https://www.mesrs.dz/le-systeme-lmd>.